

عودة تسعة سائقين لبنانيين كانوا محتجزين لدى «النصرة»

شهب: الحكومة تدرس وسائل إعادة العالقين في السعودية بحرا



شهب مستقبلاًالسائقين في المطار

شهب مستقبلاًالسائقين في المطار

شهب مستقبلاًالسائقين في المطار

شهب مستقبلاًالسائقين في المطار

شهب مستقبلاًالسائقين في المطار

شهب مستقبلاًالسائقين في المطار

شهب مستقبلاًالسائقين في المطار

نحو هيئة وطنية للدفاع عن حقوق طرابلس والشمال

■ **عبدالله خالد**

شكلت طرابلس، عبر تاريخها الطويل، حالة فريدة واستثنائية في المنطقة بفصل عفوان أهلها وتمسكهم بثوابت ومبادئ لم يتخلوا عنها يوماً، رغم الضغوط التي تعرضوا لها، وهكذا تكاثرت الصوم وتعددت الأطراف الراغبة في تحجيمها كمقدمة لإضعافها وتمهيش دورها. وشكل التراجع العثماني عن اعتبارها ولاية وإحاقها بولاية أخرى (كانت تتبدل باستمرار نتيجة توازن القوى على الأرض في المنطقة)، البداية التنفيذية لمخطط تقزيم موقعها وتقليص وظيفتها كتفجر أساسي على حوض البحر الأبيض المتوسط، وإن استلزم سنوات ليظهر بوضوح في بداية الانتداب الفرنسي وليكرس مع إعلان دولة لبنان الكبير.

ورغم أنّ مرفأ طرابلس هو مرفأ طبيعي برز دوره مع الفينيقيين، حين اعتمدت المدينة كعاصمة للمدن الفينيقية وتعرّض عن التاريخ، إلاّ إن هذا السور بدأ بالتراجع في نهاية العهد العثماني حين تعرض لمنافسة جديدة من مرفأ الإسكندرون، ثم بدأ تطوير مرفأ بيروت وتعزيز قدراته وزيادة الاعتمادات المرصودة له، وترافق ذلك مع محاصرة جديّة لمرفا طرابلس والتضييق على أنشطته ومنع أي تطوير فيه، في إطار خطة ترمي إلى إهمال طرابلس وتجاهل مشاريعها وجرمانها من التنمية وتغييبها عن الخريطة الاقتصادية والسياحية في لبنان.

وإذا كان مفهوماً أنّ لتجأ سلطات الانتداب، حفاظاً على مصالحها التي تركزت مع «حكم القناصل وصولاً إلى تثبيت طبقة سياسية ارتضت التبعية وجهدت لتفتيد ما يطلب منها، فإنّ ما لا يمكن فهمه أنّ تستمرّ تلك السياسة الطالمة في عهود الاستقلال المختلفة. وقد قال الرئيس الراحل كميل شمعون بعد انقراط الطرابلسي الذي زاره وطلب بتطوير مرفأ طرابلس بعد أن كثّر الحديث عن توسيع مرفأ بيروت، إنّ «لا مجال لبحث هذا الأمر قبل بناء 100 رصيف في مرفأ بيروت»، كما أعلن رئيس الوزراء سامي الصلح (بأنّ النية عشية إعلان دولة لبنان الكبير كانت تشير إلى إمكانية اختيار طرابلس كعاصمة للدولة الجديدة وإنه صرف النظر عن ذلك، رغم تمتعها بكل مقومات ومكونات وقدرات العاصمة، لأنّ أبناء طرابلس متمسكون بثوابتهم الوطنية والقومية، وهذا من شأنه أن يعيق خطط الانتداب ويؤثر سلباً على مصالحها.

المفارقة أنّ أحد المرشحين للانتخابات النيابية في طرابلس عام 1964 وزع كراساً تضمن برنامجاً الانتخابي والمشاريع التي يفترض أن يسعى إلى تحقيقها وهو يصلح اليوم لأن يكون برنامجاً متقدماً للمرشحين للانتخابات النيابية، إذا أُجريت ولم يتمّ التمديد للمجلس النيابي الحالي. هذا يؤكد أنه لم يقدم طرابلس خلال الخمسين عاماً الأخيرة أي مشروع يسهم في تنمية المدينة ومعها الشمال. فحين كانت الظروف تسهم في ترمير أي مشروع، كانت المماطلة والمراوغة تعيق تنفيذه وتفرغه من مضمانيه بحيث يتحول إلى مجرد يافطة، الأمر الذي كرس حرمانها وتخلّفها في كافة المجالات. وقد قضت الحرب الأهلية على ما تبقى من مقومات المدينة وحولتها إلى قرية كبيرة بعد أن انقطع تواصلها مع جوارها الشمالي وتعلّقت مراقفها الأساسية.

اتفاق الطائف

شكل اتفاق الطائف الذي نجح في إنهاء الحرب الأهلية، بارقة أمل للمحرومين، وخصوصاً بعد أن ركّز على إلغاء الطائفية وتحقيق اللامركزية الإدارية وتنفيذ الإنماء المتوازن الذي يهتم بالأطراف وينصف المناطق المحرومة، في إطار خطة مركزية شاملة للتنمية. ورغم مرور أكثر من ربع قرن على إقرار الاتفاق إلاّ أنّ الأمور الأساسية فيه لم تأخذ طريقها إلى التنفيذ.

الأمر المؤسف أنّ التغيير الوحيد الذي حصل هو تغيير أسلوب التعامل من دون أن يصل إلى المضمون. فقيد صدرت قوانين كثيرة وأعلن عن البدء في تنفيذ بعض المشاريع، لكن التسويف والمماطلة وإطلاق الوعود التي لا تقترن بالتنفيذ شكّلا عنوان مرحلة ما بعد الطائف. وقد

تشكل المؤتمر الأول لإنماء طرابلس الذي دعا إليه الرئيس رفيق الحريري وقدمت فيه مذكرة موحدة وضعتها الهيئات الاقتصادية ومؤسسات المجتمع المدني تضمنت صورة عن الوضع المأساوي للمدينة وركزت على المشاريع الأساسية التي تنتظر طرابلس تحقيقها منذ سنوات طويلة، فكانت المذكرة خطوة متقدمة على صعيد الاهتمام الرسمي بتنمية طرابلس الأمر الذي أوجبا الأمل في إعادة الحياة وتغيير ما في التعامل مع قضايا طرابلس الملحة وسبل تحقيقها، وخصوصاً أنّ تلك الدعوة ترافقت مع وعود بمناقشة الطروحات التي ستتم في المؤتمر من خلال عقد مؤتمر سنوي لمعرفة ما تحقق ودراسة الأمور المستجدة. وسرعان ما خابت الآمال بعد أن أصبح المؤتمر الأول يتيما وتكرّرت عملية المماطلة والتسويق واستمرت عملية التهميش والتغييب. وإذا كانت بعض القاءات الاقتصادية قد عقدت بعد المؤتمر الأول، إلاّ أنّ ما جرى فيها لم يخرج عن كونه تكراراً للوعود التي أعطيت سابقاً، بالإضافة إلى التركيز على خطورة الوضع الأمني المستجّد من دون أن يترافق ذلك مع جهد جدي لوضع خطة أمنية تأخذ طريقها إلى التنفيذ.

صحيح أنّ قانون صيرية كعاصمة المعارض بمعرض الرئيس رشيد كرامي الدولي قد صدر، لكنه جُمّد لحظة صدوره ولم يأخذ طريقه إلى التنفيذ وضعت كل العراقيل أمام تطبيقه من قبل السلطة المركزية في بيروت. وحين جاء العرض الصيني الذي يسمح بتوفير عشرين ألف فرصة عمل، بالإضافة إلى الإقامة الدائمة لثلاثة آلاف صيني في طرابلس، تواطأت السلطة المركزية عليه ونجحت في إجهاضه، وهذا ما تكرر، وإن بوسائل مختلفة ومتنوعة، مع المشاريع الأخرى التي تعاني من البطء في التنفيذ واختلاق الأعداء والمبررات لاستمرار التسويف والمماطلة مع الإصرار على الاستمرار في إطلاق الوعود الموعوسة. فالمرفاً على سبيل المثال وليس الحصر لا يمكن أن يقوم بدور فاعل في تنمية المدينة والشمال، إلاّ ضمن خطة مركزية شاملة تستند إلى تبني مقولة الإنماء المتوازن التي توزع العمل على كل المرافق عبر تخصيص كل منها بنوع محدد، وهذا يحتاج إلى قرار سياسي لا يبدو أنّ النية متجهة إلى اتخاذها وتبني تنفيذ، حرصاً على مصالح ضيقة يجب حمايتها على حساب مصالح الأكثرية الساحقة من اللبنانيين. هذا ينطبق على المصفاة وسكة الحديد والمنطقة الاقتصادية الخاصة والمطار والمبنى الجامعي الموحد وغيرها من المشاريع الحيوية التي يجتاجها الشمال وعاصمتها طرابلس، ما يعني أنّ المواجهة حتمية بين طرفي الصراع: النظام الطائفي ـ المذهبي والطبقة التي أقرزها من جهة، والقاعدة الشعبية المسوقة نتيجة الإهمال والحرمان والظلم.

تشكيل الهيئة أولية

وإذا كان النظام يملك السلطة فإنّ الشعب يملك، وإذا وحد صفوفه، قوة الضغط الجماهيرية التي تشكل المدخل الطبيعي إلى إحداث التغيير المطلوب والتي يفترض بها أن تصب جهودها في إطار تنظيمي يأخذ شكل هيئة مهمتها الدفاع عن حقوق طرابلس والشمال، على أنّ تضم نوعية من المؤتمنين بأهمية العمل الجماعي والمؤسساتي الذين يملكون الإرادة والتصميم على تحقيق الغاية التي تذروا أنفسهم لها.

إنّ المهمة الأساسية للهيئة المقترحة هي الانخراط في لجنة العمل المحلي والمناطقي والإسهام بفعالية في تخليص المجتمع في طرابلس والشمال من معوقات تطويره وتحديثه ورفع الإهمال والحرمان وحث ميئات ومؤسسات المجتمع المدني على القيام بدورها في تسليط الضوء على ضرورة تنفيذ الإنماء المتوازن وإنصاف المناطق المحرومة وتنفيذ المشاريع الاقتصادية المنتجة وإعادة تحريك مراقفها. كما أنّ إنجاز تلك الهيئة يتطلب تواجد ممثلي كل الأقضية الشمالية المثيل إلى جانب ممثلي طرابلس لضمان حسن وصحة التمثيل والتوزيع وسد الكثير من الثغرات التي يمكن أن تنشأ نتيجة النقص في معرفة الهوموم التي يعاني منها الجميع. ويجب أن تكون الهيئة ممثلة للقطاعات الشعبية والنقابية والمهنية وتضم

البناء

جمعية المزارعين استغربت التباطؤ في تأمين الصادرات إلى الخليج

استغرب رئيس جمعية المزارعين اللبنانيين أنطوان الحويك «التباطؤ في تأمين الصادرات الزراعية إلى الخليج بعد إقفال الطريق البرية». ولفت في تصريح أمس، إلى «أنّ اتحاد المصدرين السوريين أعلن أنّ حوالي 170 سائقا سوريا قد حصلوا على سمات الدخول إلى مصر، وإنّ أول عبارة حاملة للسيارات الشاحنة ستنتقل إلى مصر يوم غد(اليوم) الثلاثاء من ميناء طرطوس وعلى متنها 40 شاحنة براد محملة بالمنتجات الزراعية السورية، وستنتظم الخط حتى حل مشكلة المعابر مع الأردن».

وأشار إلى أنّ في الإمكان «تأمين البديل في دولة فيها حروب طاحنة، فما يمنح مسؤولينا من ذلك، وطالما لا يستطيع من في السلطة تأمين أبسط الأمور لتيسير أمور الناس والاقتصاد، فلم نعد نستغرب عدم إقرار مشاريع البنى التحتية الزراعية من المصرف الوطني للإنماء الزراعي إلى المؤسسة العامة للضمان الزراعي من الكوارث إلى السجل الزراعي إلى الغرف الزراعية المستقلة. وهذا يحدث مرة جديدة عجز النظام والسلطة من القيام بأبسط واجباتها». وتوجه الحويك إلى من في السلطة قائلاً: «بالله عليكم ارحلوا واتركوا نسير ونسهل أمور الناس، فوجودكم عائقاً أمام تيسير أبسط الأمور».

إقفال فرن وإخطار آخر في صيدا

في إطار استمرار حملة سلامة الغذاء، أقفل مراقبو وزارة الصحة فرن معجنات يعود إلى خير الدين السبيحي في صيدا.

وفي التفاصيل، أنّ الفرن لا يستوفي الحد الأدنى من الشروط الصحية والبيئية المطلوبة، ويفتقد إلى النظافة وغير مؤهل لحفظ المواد الغذائية بسبب وجود براد معطل، فتمّ تلف كافة المواد الغذائية الموجودة في البراد وتسليط محضر ضبط في حقه.

كما وجه المراقبون فرن الباشا في صيدا ووجهوا إليه إخطاراً، مع مهلة زمنية لإجراء بعض الإصلاحات وتحسين التهوية واستصدار شهادات صحية للعاملين.

خير تفقد مشاريع

هيئة الإغاثة في الضنية

تفقد الأمين العام للهيئة العليا للإغاثة اللواء محمد الخير المشاريع التي تنفذها الهيئة في المناطق التي اجتاحتها السيول في منطقة الضنية وادت إلى أضرار في الطرق والمباني.

ويبدأ الخير جولاته في بلدة سير الضنية واطلع على تنفيذ أعمال البنى التحتية والدعم الذي أنشئه لحماية المرافق ورفع الضرر عن الطريق المؤدية إلى مدرسة المشاغل. ثم انتقل إلى بلدة قرفصونا لمعاينة انهيار التربة الذي يشكل خطراً على عدد من المباني بين بلدتي سير وقرفصونا.

وأكدها الجولة أنّ رئيس الحكومة تمام سلام يتابع المشاريع التي تنفذها الهيئة بعد تزييمها للمتعهدين ومراقبتها بدقة والعمل على تطبيق دفتر الشروط المحدد.

السنة السادسة / الثلاثاء / 14 نيسان 2015 / العدد 1756

Sixth year / Tuesday / 14 April 2015 / Issue No. 1756

مياومو كهرباء الإقليم وصلوا اعصامهم؛

نرفض الصرف الجائر لاستبدالنا بعمال أجانب



الشركة رياض الأسعد عن قراره، نحن يد واحدة في ظلّ محاولات دس السموم بيننا، ولكن نؤكد لهم أننا جسم واحد من مصروفين وغير مصروفين، وكلمتنا واحدة».

ودعا السياسيين إلى «الرافة بالمياومين الذين يخدمون في الشركة منذ سنوات طويلة»، معتبراً أنّ «قرار الصرف جائر وتعسفي، فالأسعد يريد صرف جميع المياومين من الشركة واستبدالهم بعمال أجانب».

وسأل: «إنّ دور وزارة العمل التي تشجع وتفضل اليد العاملة الأجنبية على اليد العاملة اللبنانية؟ نحن ضدّ شركة مقدمي الخدمات وليس ضدّ شركتنا الأم التي خدمنا فيها سنوات ونحن نعتبر أولادها على الأرض، ولكن في حال استبدال الوضع على هذا المنوال سلجنا المياومين إلى خلوات تصديرة أخرى».

بيان شركة مقدمي الخدمات

وكانت وسائل الإعلام قد تناقلت خبر مفاده أنّ مدير الشركة رياض الأسعد قرر صرف جميع المياومين في دائرة إقليم الخروب، والبالغ عددهم أكثر من ثلاثين مياوما، مما أثار غضب المياومين وراستياءهم. رافضين هذا «القرار الظالم والجائر»، إلاّ أنّ الشركة أصدرت بياناً أوضحت فيه أنّ الصرف قرار الصرف محصور «بالموظفين الثمانية الذين تبايعناهم قبل عشرة أيام».

واصل مياومو مؤسسة كهرباء لبنان العاملون لدى مقدمي الخدمات في شركة (E.P.S) في دائرة إقليم الخروب في بلدة مزبود، اعصامهم لليوم السادس على التوالي «احتجاجاً على قرار صرف تعسفي في حق 8 مياومين من العاملين في الشركة من منقلبة إقليم الخروب»، وقد صعدوا تحركهم أمس ونصبوا خيمة عند مدخل الدائرة ووضعوا فيها الفراش والكراسي واكدوا «الاستمرار في الاعتصام حتى عودة الشركة عن قرار «الصرف».

وأوضحوا أنّ أبواب الدائرة لم تقفل وبقيت مفتوحة على الرغم من استمرار الاعتصام إذ يحضر إليها يومياً رئيس الدائرة والموظفون الدائمون، وأنهم يؤمنون دوام العمل في شكل كامل وينحصر عليهم بمراقبة العمل الذي يقوم به مقدمو الخدمات، وهذا الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، إذ كان لقرار الصرف انعكاسات وتأثيرات سلبية وأوضحوا أنّ أبواب الدائرة لم تقفل وبقيت مفتوحة عن العمل لأنّ شركة مقدمي الخدمات متوقفة عن العمل على اعتبار أنّ المياومين هم من يقومون بالعمل الإداري والفني.

وأكد المياوم ياسر مراد باسم المعتصمين أنّ «الاعتصام سلمي وحضاري تحت المطر وظلم جبر، نحن لا نريد إيذاء أحد»، وقال: «مستمرون في نضالنا حتى عودة مدير

الحديثة وإقرار القوانين التي تحصّنها وإيجاد نقلة نوعية في التربية والتعليم والثقافة تنوج بإصلاح سياسي إداري واقتصادي. إجتماعي وصولاً إلى تأمين الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي عبر تحقيق التنمية الشاملة المستندة إلى الإنماء المتوازن والمعتمدة على المشاريع الاقتصادية المنتجة وتأمين المستوى اللائق من العدالة الاجتماعية والرعاية للشرائح الأضعف في المجتمع عبر اعتماد سياسة اجتماعية تتوجه نحو تأمين أوسع قدر من شبكات الأمان والضمانات الاجتماعية، وخصوصاً في ميادين السكن والاستشفاء والتعليم وحماية الشبخوخة وحماية مؤسسة الضمان الاجتماعي والسعي إلى تطويرها وتحديثها من أجل التقدم باتجاه دولة التنمية والرعاية الاجتماعية والسعي إلى تطوير التعاون والتبادل مع الاقطار العربية والإرتقاء بأشكال التكامل الاقتصادي العربي باتجاه سوق عربية مشتركة حقيقية. لقد أثبت تاريخ لبنان القديم والحديث أنه مرتبط عضويًا بمحيطه العربي والإقليمي رغم كل محاولات العزل التي حاولت فرضها قوى الخارج الاستعماري وقوى الداخل المرتبطة بها. وهذا ما ترسّخ بعد اتفاق الطائف. ولكنّ النظام اللبناني، بتناقضاته الداخلية وتوتراته الطائفية ـ المذهبية والتي ازدادت بحالة الطائفية وعصبياتها المذهبية وتجاهياتها لم ينجح في معالجة التناقضات ومواجهة تلك التوترات لمصلحة صيانة وحدة لبنان والحفاظ على سلمه الأهلي وضمان تطوره الديمقراطي وبناء اقتصاده الوطني المنتج. وهذا ما يلقي على القوى اللبنانية الحية مهمات جديدة، وخصوصاً بعد نشأة المقاومة وفرضها توازن قوى جديد بعد انتصار 25 أيار 2000 وهزيمة عدوان تموز.

البعد القومي

أدى تراجع المشروع الوحدوي العربي، على أكثر من صعيدبفعل التدخلالخارجي المتمسداًبالمخططالإمبريالي الصهيوني وما نتج عنه من هزائم عسكرية وإجرائية للتجارب الوحدوية وما رافقه من عجز للقوى القومية التي تسلمت السلطة عن الوفاء بوعودها وتحقيق الآمال التي أطلقتها، إلى استباحة المنطقة العربية وتهديد وحدة معظم أقطارها. وهذا ما أكد أنّ العربية بما هي مشروع وحدوي حضاري ديمقراطي تبقى الضمان الحقيقي لصد مخاطر النزعات الانقسامية الطائفية والمذهبية والأثنية والضمان الفعلي لمصالح العرب الأرقاءة والمستقبلية من أجل حماية وحدة الأقطار الوطنية وتعزيز مكانتهم الدولية وتوسيع سوقهم الاقتصادية وتسريع تنمية قدراتهم الصناعية والزراعية وضمان أمنهم الغذائي والاستراتيجي وتعديل ميزان القوى تجاه أعدائهم، وخصوصاً بعد الصهيوني بما يعزز فرص انتصارهم في هذا الصراع ليمتلكوا ناصية مصيرهم ويتمكنوا من استخدام أدوات التجديد التي تؤمن لهم سبل الحلاق باليوم الممتقدم.

إنّ العربية اليوم في حاجة إلى مضامين مدنية ديمقراطية حقيقية لتعزيز التوجهات الوحدوية وتصليب بوक्तاتها، والعمل الشعبي والرسمي في هذا الاتجاه أمر بالغ الأهمية والحيوية، فهناك حاجة ملحة إلى مشروع نهوضي عربي للرد على معضلات الاحتلال والتخلف والاستبداد والتجزئة التي تعاني منها الأقطار العربية، بحيث ينطلق العمل الحديوي من الدائرة القطرية لتشكّل الوحدة الوطنية على قاعدة الاندماج الاجتماعي، المدخل الطبيعي باتجاه العمل الوحدوي السليم. وتستدعي مقتضيات التماسك في وجه الخطر الصهيوني قيام أفضل علاقات التنسيق والتعاون والتكامل بين أبناء الشعب الواحد في لبنان وسورية، وخصوصاً أنه أسهم في دعم صمود لبنان ونضال المقاومين اللبنانية والفلسطينية في مواجهة العدوان الصهيوني وفي إجبار الصهاينة على الانسحاب من القسم الأكبر من الأراضي اللبنانية المحتلة وكذلك في مساعدة اللبنانيين على الخروج من حربهم الأهلية وإعادة بناء مؤسساتهم. وإذا كانت هذه العلاقات قد مرّت في أزمان عديدة بفعل أخطاء وخطايا ارتكبت من الجانبين، فإنّ المطلوب اليوم إقامة قاعدة صلبة للعلاقات المميزة بين البلدين على قاعدة التكامل والتضامن والتعاون، وفق مبادئ الإخاء القومي والاحترام المتبادل

والحرص على إنسانداها إلى ركائز مؤسسية سليمة تؤمّن مصالح البلدين العليا وتسهم في توفير شروط أفضل للتنمية فيهما. وطرابلس باعتبارها منارة عربية معنية أكثر من غيرها بتوفير ذلك، لأنها ضمت إلى دولة لبنان الكبير في عهد الانتداب بعد أن سلخت عن سورية، ولأنّ مصطلحتها تتطلب تقديم النموذج لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات العربية. كما أنّ هذا التعاون من شأنه أن يوفر القاعدة المادية لاستعادة الحقوق العربية والقضاء على الإرهاب التكفيري الذي يهدد لبنان والمنطقة.

خلاصة

إنّ التشابك بين العامل المحلي والبعدين الوطني والقومي من شأنه أن يحقّق التكامل للوطن والأمة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، وإن كان هذا الأمر ينعكس في شكل أكثر وضوحاً على الوضع الاقتصادي. وتكاد طرابلس، ومعها الشمال، تشكّل النموذج الحي لهذا التشابك وذلك التكامل نظراً إلى الدور الذي لعبته عبر تاريخها الطويل كصلة وصل بين العالم والداخل العربي والإسلامي والذي انعكس في شكل إيجابي على دول الجوار الإقليمي التي يفترض استكمال التقارب والتكامل معها لأنها تشارك معنا في إشكالات الماضي وآمال المستقبل. وهذا ما تمّ أبناء طرابلس بثوابتهم الوطنية والقومية وإصرارهم على إقامة أفضل العلاقات مع جوارهم الإقليمي، ذلك التواطؤ الذي برز بأجلى صورة من خلال الإهمال والتجاهل والحرمان التي عانت منها وما زالت عبر تاريخها الطويل. وبهذه الخلفية كانت مشاريع طرابلس تتهاوى، والواحد تلو الآخر، بحيث يلغى بعضها ويجمد بعضها الآخر ويهمل ما تبقى منها بالتجاهل والتباطؤ والأهتلة أكثر من أن تحصى. وهذا يدفعنا إلى التساؤل حول مصير سكة الحديد والمصفاة والمنطقة الاقتصادية الخاصة والعرض والمبنى الجامعي الموحد ومحطة التسفير وغيرها من المشاريع الحيوية التي لا يعرف أحد متى تبصر النور في شكل نهائي.

إنّ مهمة الهيئة الوطنية للدفاع عن حقوق طرابلس والشمال هي أن تتبنى بمساندة قوة الضغط الشعبية المشاريع المهمة والمجتمدة، وفي مقدمتها تلك التي تحلّ بعدا قوميا ـ إقليميا. ولنتذكّر في هذا المجال مذكرة التفاهم المصرية ـ السورية ـ اللبنانية التي وقعت في عهد الرئيس رفيق الحريري والتي تضمنت الإعلان عن خط أنابيب الغاز من مصر إلى لبنان عبر البحر المتوسط، لتمتد بعد ذلك من طرابلس إلى سوريا وبالتالي تركيا فأوروبا والتي قيل وقتها أنّ الفرصة متاحة أمام الأردن للإنضمام إليها وأنّ تنفيذ هذا المشروع الهام سيبدأ قريباً. وسرعان ما سحب هذا المشروع من التداول أسوة بمشاريع طرابلس الأخرى، أضف إلى ذلك مشروع خط أنبوب النفط من كركوك إلى طرابلس عبر الأراضي السورية والذي يتطلب تسسيقاً لبنائياً ـ سوريا ـ عراقياً، أمكننا أن ندرك أهمية تنفيذ في المشاريع الوطنية والقومية المستقبلية التي ستؤسّس لمستقبل المنطفة.

وما أنكره اثنتي في أحد اللقاءات مع الرئيس عمر كرامي، وكان قد عاد لتوه من دمشق، قال لي إنّ الرئيس بشار الأسد أكد له أنّ سورية على استعداد لبناء مصفاة نفط جديدة على الحدود – كبديل لمصفاتي بناياس وطرابلس القديمتين، وتصدر النفط إلى البلدين فأوروبا وحوض المتوسط وبناء خط جديد للغاز وإصلاح سكة الحديد والمساعدة في تشغيل مطار الرئيس رينيه معوض ومرفا طرابلس في تأكيد عملي على مثانة العلاقات المميزة اللبنانية – السورية. كقوة للعلاقات العربية المستقبيلة. وفي إطار خطة شاملة تتضمن إصلاح سكة الحديد كخطوة على طريق إعادة إحياء قطار الشرق السريع وإنشاء منطقة سياحية حرة على الساحل اللبناني ـ السوري، وهذه هي مهمة الهيئة التي يفترض بها أن تحول تلك المشاريع إلى حقيقة، وخصوصاً أنّ أبناء طرابلس يؤمنون بأنّ دمشق وبغداد والقاهرة وغيرها من العواصم العربية تشكل القلب والرئة لضمان بناء مستقبل أفضل.